التفسير بالرأي: حدوده وإشكالياته وعلاقته بالتفسير بالأثر

***أماني محمد عبد العاطي عبد الرحيم**

مستخلص

يسعى هذا البحث إلى بيان أبعاد مصطلح (التفسير بالرأي) والحدود الفاصلة بينه وبين غيره من المصطلحات المرتبطة به، وما يحيط به من إشكاليات، وذلك من خلال العودة إلى البعد التاريخي للمصطلح منذ المراحل التي مهدت إلى ظهوره، ثم الظروف التي نشأ في إطارها، وصولا إلى تشكله وجعله علما على اتجاه خاص في التفسير يرتبط بمصنفات ومؤلفات تتنوع مناهجها وطرق المفسرين فيها تنوعا واسعا يصل إلى الاختلاف والتبيان في أحيان كثيرة. ويناقش البحث العلاقة بين مصطلح (التفسير بالرأي) وما يحيط به من مصطلحات؛ منها ما يشترك معه في المعنى، ومنها ما يستعمل بوصفه مقابلا له، ومنها ما يمثل ظلالا للمعنى ارتبطت بالمصطلح منذ نشأته. ويقوم البحث على الجمع بين التنظير والتطبيق من خلال إعادة قراءة الكتابات المقدمة حول (التفسير بالرأي) وما قدمته من تصنيف للتفاسير، وتحرير محل الخلاف بينها، والنظر إلى علاقة هذه الكتابات النظرية بواقع مصنفات التفسير. وينتمي هذا البحث إلى حقل الدراسات المصطلحية ويعتمد على أدوات المنهج التاريخي ومنهج نقد النقد. ويخلص البحث إلى تقديم عدد من التصورات حول الكتابات المقدمة عن (التفسير بالرأي)في إطار علاقتها بكتب التفسير.

الكلمات المفتاحية: التفسير بالرأي– التفسير بالدراية– التفسير الاجتهادي– التفسير العقلي– التفسير المذهبي– التفسير بالمأثور– الخطأ في التفسير– البدعة في التفسير– الانحراف في التفسير.

* مدرس بقسم اللغة العربية، بكلية الآداب– جامعة القاهرة

Abstract

This research seeks to clarify the dimensions of the term “interpretation by opinion” and the borders separating it from other terms associated with it and the problems surrounding it. That is through returning to the chronological dimension of the term since the stages that leading up to its emergence and the circumstances under which it arose Until it was formed and became a sign on a particular type of interpretation which is related to works and literature whose approach and commentators' methods are very different. The research discusses the relationship between the term “interpretation by opinion” and the surrounding terminology; some of them are close to its meaning some are used as opposed to it and some represent shades of meaning that have been associated with the term since its inception. The research combines both theoretical and applied aspects of the topic by re-reading the literature on interpretation by opinion and the classification it presented to interpretations and editing the disagreement between them and search for the relationship of these theoretical writings with the reality of the works of interpretation. This research belongs to the field of terminological studies and depends on the tools of the chronological and critical approaches. The research concludes by presenting a number of perceptions about the writings presented on interpretation by opinion in the context of its relationship with books of interpretation.

مقدمة

تنبع إشكالية هذا البحث من تعدد التصورات المقدمة لمصطلح (التفسير بالرأي) وحدوده ومنهجه وأهم مؤلفاته، واختلاف تصنيفات العلماء لكتب التفسير، إضافة إلى تنوع مناهج التفاسير المنتمية لاتجاه التفسير بالرأي تنوعا كبيرا على مدى رحلة التفسير. وانطلاقا من هذه الإشكاليات يعيد البحث قراءة الكتابات المقدمة في أصول التفسير حول التفسير بالرأي وما يرتبط به من مصطلحات في إطار علاقته بالتفسير بالمأثور، ثم النظر إلى هذه الخلفيات النظرية في علاقتها بالواقع التطبيقي الموجود في التفاسير؛ بهدف الوصول إلى تصور لمصطلح التفسير بالرأي يعبر عن الواقع الفعلي الموجود في التفاسير. وتجمع أدوات البحث بين التأريخ والوصف والتحليل.

خلفيات تاريخية

البدايات

ظهرت بدايات التفسير منذ عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وصحابته؛ فمع نزول الوحي كان (صلى الله عليه وسلم) يبلغ ما أنزل إليه لصحابته الكرام، فإذا التبس عليهم فهم شيء منه سألوه فيبينه لهم، وكان (صلى الله عليه وسلم) يفسر لهم بعض الآيات. واشتهر بالتفسير عدد من الصحابة، منهم: أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس. ومع جيل الصحابة يظهر دور العقل البشري في فهم الوحي، كما يبرز معهم دور اللغة والشعر في فهم القرآن. ويتفاوت الصحابة في فهم القرآن كل حسب ما أوتي من معارف وملكات، لكنه جيل يختص بما شاهده من ملابسات النزول وأحوال النسخ والمناسبات والقرائن، غير أن الصحابة كانوا يقتصدون في القول في القرآن، ويمسكون عن التوسع في الخوض في التفسير؛ فما زال التفسير عندهم يختص بما أشكل فهمه من الآيات على جيل لسانه لسان القرآن عربي مبين، ومن ثم كان الخلاف بينهم محدودا[39].

وبين يدي الصحابة تربى الجيل الثاني من المفسرين، وهم التابعون الذين اتسعت معهم دائرة التفسير شيئا فشيئا، وأخذ الخلاف في الظهور وتعددت الأقوال، وكان ذلك نواة للخلاف الفقهي والعقدي الذي ظهر فيما بعد، والذي استند إليه التفسير المذهبي. وقد نشأ هذا التعدد من محاولة التابعين إكمال

ما لم يصلهم من تفسير اعتمادا على القرآن والسنة أو الاجتهاد أو الاستنباط اللغوي أو التاريخ وأخبار الأمم السابقة، وكان ذلك هو الباب الذي دخلت منه الإسرائيليات إلى التفسير[40]. ومع كثرة الروايات تطرق إليها الوضع والانتحال؛ ولذلك اختلف العلماء في الأخذ بأقوال التابعين خاصة عند اختلافهم[41].

وقد جمع عهد التابعين بين مرحلة الرواية الشفاهية والجمع التدويني؛ إذ بدأ تدوين التفسير في عهد التابعين، فألفت بعض التفاسير إما كتابة أو إملاء. ويبرز في هذه المرحلة أيضا دور أئمة الحديث في جمع ما روي في التفسير في إطار جمع السنن، والتي حوت في داخلها ما روي في التفسير وأسباب النزول. وتنوعت هذه المؤلفات بين تصنيفات مستقلة في التفسير، وأخرى شملت التفسير وإن لم تكن خالصة فيه، ومن أصحاب هذه التصنيفات: شعبة ابن الحجاج، وسفيان بن عيينة، وعبد الرزاق بن همام، واختلفت هذه المصنفات في منهجها في الجمع ونقد الروايات[42].

وشهد التفسير بعد ذلك مرحلة جديدة، ظهر فيها التفسير في صورة كلية لجميع الآي على وجه الاستقصاء وفق ترتيبها في المصحف، وهو ما قام به طائفة من المفسرين، منهم: ابن جريج، ويحيى بن سلام، وابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، ومع هؤلاء الأعلام يبرز أثر شخصية المفسر في التفسير بشكل أوضح مما سبق، غير أن تفسير الطبري كان نقلة في تاريخ التفسير؛ إذ لم يكن تفسيرا أثريا خالصا يقتصر على سرد الروايات، وإنما ظهر فيه أثر شخصية الطبري وثقافته على مستوى ترجيحاته ومناقشته للأقوال، كما ظهر فيه أثر ما جمعه من علوم اللغة والنحو والفقه والكلام في خدمة التفسير، وإن ظل الأثر هو العنصر الأكثر وضوحا، لكنه لم يكن الوحيد.

نشأة الخلاف (بين فريقي الأثر والرأي)

ومع هذه النقلة التي أحدثها تفسير الطبري بدأ الخلاف بين فريقين: فريق متمسك بالأثر والرواية في التفسير، وفريق آخر تربى في رحاب الأثر لكنه أضاف إليه أبعادا جديدة، مما جعل الفريق الأول – فريق الأثر– يطلق على تفسير الفريق الثاني مصطلح (التفسير بالرأي)، ولا يخفى ما في العبارة من اتهام أو تعريض، وذلك في القول بالرأي فيما لا سبيل إلى معرفته إلا بتوقيف ونحوه من الأمور التي لا مجال فيها للاجتهاد[43]، والوقوع في دائرة ما ورد من نهي النبي (صلى الله عليه وسلم) عن القول في القرآن بالرأي[44].

في هذه المرحلة كان الخلاف بين الفريقين محدودا، لكن الخلاف أصبح على أشده منذ أن تداول التفسير رجال ينتمون إلى مذاهب تختلف في الأصول والفروع، فلم يعد الخلاف في المنهج وحده، ولم يرَ المفسر في الرواية وسيلة وحيدة كافية لفهم القرآن. كما أخذ كل منهم يبحث في القرآن عن ما يوافق أصوله فيجعله محكما وما يخالفها فيجعله متشابها، فدخل التفسير بذلك إلى طور جديد لم يكن الهدف فيه شرح الآيات وتفسيرها وحده، وإنما الدعوة إلى أصول مذهب المفسِّر والمنافحة عنه والرد على خصومه من خلال القرآن. ومن هنا أخذ المفسر يحمّل آيات القرآن دلالات ومعاني جديدة لم تقتصر على ما تقتضيه لغتها وألفاظها من دلالات، وإنما تمتد إلى ما يمكن أن تدل عليه، مستعينا في ذلك بما انتهى إليه علمه من مكونات الثقافة العربية التي انفتحت على علوم الأمم الأخرى.

وكانت البيئة الكلامية أكثر البيئات المهيئة لمثل هذا النوع من التأليف. وفي بيئة الجدل والمناظرات التي نشأ فيها علم الكلام والبلاغة اتسع التأويل، وكانت فرقة المعتزلة أولى الفرق سبقا في هذا الميدان. ولم يعد الخلاف في هذه المرحلة بين الفريقين متوقفا عند الاتهام بالجمود لأهل الأثر أو الاتهام باستعمال الرأي للمجتهد، فبانتقال النزاع الكلامي إلى ساحة التفسير لم يعد مصطلحا (الرأي والأثر) وحدهما هما مدار توصيف الأمر، بل أخذ كل فريق يرمي الآخر بالبدعة والفسق الذي يصل أحيانا إلى التكفير والإخراج من الملة. وبينما تبالغ الفرقة في نسبة طريقتها إلى الحق؛ فتطلق على نفسها: (أهل العدل والتوحيد)، يطلق عليهم خصومهم ألقابا مثل: الوعيدية أو القدرية أو المبتدعة. وبينما تتهم فرقة غيرها بالإسراف في التأويل، يرد عليهم خصومهم الاتهام فيرمونهم بالتعطيل.

وإذا كان الخلاف في الأصول العقدية أدى إلى اتساع دائرة التأويل في البيئة الكلامية، فقد أدى الخلاف في الفروع إلى اتساع التأويل أيضا في البيئة الفقهية. ولم تكن التأويلات المستندة إلى المنطلقات الفقهية وليدة لنشأة المذاهب الفقهية المختلفة، وإنما ترجع أصولها إلى عهد الصحابة والتابعين، فالواقع في تغير مستمر مما يؤدي إلى وقائع ومسائل حادثة ومستجدات تحتاج إلى بيان الحكم الفقهي فيها. وإذا كان الصحابة يرجعون إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما يشكل عليهم من أحكام فقهية، فقد تعددت المرجعيات في الخلاف بعد وفاته (صلى الله عليه وسلم)، وبعد عهد الصحابة اتسعت دائرة الخلاف خاصة مع تجدد النوازل والاختلاف في الأصول المعتمد عليها في النظر إليها؛ فبينما يرى فريق أن إجماع الصحابة حجة لا يراه آخرون كذلك، وبينما يرى فريق أن القياس حجة

يخالفه في ذلك آخرون، وفي حين يعتبر فريق خبر الواحد حجة لا يعتبره غيرهم كذلك. وقد عبرت التفاسير التي أنتجتها بيئة الفقهاء عن هذا التنوع والاختلاف.

هذا وإن كانت البيئة الكلامية، وكذلك البيئة الفقهية تعتنيان باللغة وظاهر النصوص عناية واضحة، فكانت هناك بيئات أخرى ترى في ألفاظ القرآن معنى ظاهرا ضيقا يخفي خلفه معاني باطنة أرحب وأعمق، ولم يقتصر التأويل عندها على حدود المتشابه الذي يحمل على المحكم، وإنما أصبحت ألفاظ القرآن ذات وجهين؛ وجه قريب ظاهر يفهمه الجميع، ووجه أعمق يعبرون به عن فهمهم الخاص، الذي يطلقون عليه في بعض الأحيان مصطلح (الإشارة)؛ هروبا من أن يكون تأويلا للقرآن فيُسألون عن الدليل. وأصبح هذا الباطن مدخلا يفتح الباب للقول في القرآن دون قواعد واضحة أو ضوابط تحكم عملية الانتقال من المعنى الظاهر إلى المعنى الباطن. وإن كان التأويل في بيئتي الكلام والفقه يستند إلى دليل من القرآن أو الأثر أو الشعر أو حتى ينبني على قواعد لغوية أو عقلية أو أصولية، ففي المقابل تجد التفسيرات الباطنية إما أن تعتمد على ما هو مقرر عند صاحب التفسير من أصول دون أدلة سوى التجربة والمعايشة والذوق، أو تستند إلى أدلة خاصة بهم وحدهم لا يوافقهم أحد عليها. بل أحيانا لا يكون الهدف من استخدام الدليل الشرح أو التوضيح أو البرهنة وإنما لمزيد من الترميز والتعمية على الغير، فيكون بمثابة شفرة تفهمها الطائفة التي يعبر التفسير عنها ولا يفهمه غيرهم.

ويستمر التوسع في جانب التأويل الذي يفيد فيه اللاحق من السابق، وكل يضيف في سلسلة التفسير إضافة محدودة بفهمه ونظرته للتفسير. ومع التطور والمضي قدما في حركة التفسير يظهر اتجاه لا يقنع بالحدود التي رسمها المفسرون بالرأي لأنفسهم، وإنما يرى أنه لا سبيل إلى فهم كتاب الله المقروء دون الإفادة من الكون المنظور، فيفتح المفسِّر لتفسيره آفاقا أرحب يفيد فيها من معارفه في علوم الطبيعة والفلك والرياضيات والنبات والطب والتشريح والهندسة، وبذلك فتح الباب أمام التوسع في بحث الإعجاز العلمي بعدما كان الإعجاز البلاغي وحده هو موضع اهتمام المفسرين قبله[45]. واعتمد هذا الاتجاه من التفسير على الاستطراد والتوسع في بحث المسائل، وكأن التفسير أصبح موسوعة تشمل العلوم الخادمة لفهم القرآن –التي اعتنى بها المفسرون من قبلهم– إضافة إلى كل ما يمكن أن يستنبط من القرآن من مباحث لغوية وشرعية وطبيعية في آن واحد، مع استقصاء لبعض هذه الجوانب بما يخرج عن حدود ألفاظ الآية إلى ما قد تتعلق به لأدنى ملابسة. وهذا المنهج القائم على التفريع

والاستطراد والاستقصاء جعل البعض يخرج مثل هذا الاتجاه من دائرة التفسير فتردد عن بعضهم عبارة (فيه كل شيء إلا التفسير)، ويرد عليهم فريق آخر فيقول (فيه كل شيء وفيه التفسير أيضا)، وهذه العبارات ردة فعل لمقارنة هذا الاتجاه بغيره من الاتجاهات التي توقفت عند حدود التعامل اللغوي مع القرآن. بينما يرى هذا الاتجاه أن لا سبيل للفهم الدقيق لكتاب الله دون الوعي والإفادة من هذه العلوم، بل إن التعمق في هذه العلوم يؤدي إلى فهم أعمق وأوضح للقرآن الكريم.

واستمرت رحلة التفسير يفيد فيها اللاحق مما وصل إليه السابق ويضيف إليه إضافات محدودة أو واسعة كل حسب منهجه، أما عن الخلاف والتباين بين التفاسير فكان له أسباب كثيرة ودوافع متعددة، يناقشها المحور التالي.

في المصطلحات

يعنى هذا المحور بمناقشة هذا المصطلح المحوري الأول في الدراسة وهو مصطلح: (التفسير بالرأي) في إطار علاقته بشبكة المصطلحات التي ارتبطت به بما يساهم في توضيح أبعاده؛ إذ يرتبط مصطلح التفسير بالرأي بعدة مصطلحات؛ فيشترك في الاصطلاح مع مصطلحات: التفسير بالدراية والتفسير الاجتهادي والتفسير العقلي والتفسير المذهبي. ويستخدم على أنه المصطلح المقابل لمصطلح التفسير بالمأثور. ويحيط به مجموعة من المصطلحات ارتبطت به منذ النشأة وباتت كامنة في اللاوعي الجمعي تشكل ظلالا للمعنى كلما استخدم مصطلح التفسير بالرأي، مثل: الخطأ في التفسير، والتفاسير المبتدعة، والتفاسير المنحرفة، وغيرها من المعاني السلبية التي ارتبطت بمصطلح التفسير بالرأي.

أولا: التفسير بالرأي

1-1- مفهوم التفسير بالرأي

تقوم تعريفات التفسير بالرأي على الإشارة إلى جانب واحد أو عدة جوانب من خصائصه المميزة له، وهي:

- منهجيته وطريقة الوصول إليه: فهو تفسير يقوم على الاجتهاد والنظر وإعمال العقل في فهم كلام الله وتدبر معانيه والاستنباط منه[46].

- الأدوات والعلوم التي يستخدمها المفسر ويستعين بها: إذ يوصف بأنه يستخدم أدوات الاجتهاد مع الاستعانة بالعلوم الخادمة، ومنها علوم العربية ومعرفة كلام العرب ووجه دلالات الألفاظ، مع مراعاة السياق، ومعرفة أسباب النزول ووجوه النسخ، وغيرها[47].
- علاقته بالتفسير بالمأثور: فيعرف بـ"أنه نشأ زيادة على التفسير بالمأثور" (محمود، 2000، ص 7)، أو أنه التفسير المقابل للتفسير بالمأثور[48]، أو أنه ما لم يرد "تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره" (الزركشي، 2006، ص 430)
- ما يتعلق به من دلالة سلبية: فالبعض ينظر إليه على أنه الوجه المغاير للاجتهاد والاستنباط، ومن ثم يعرفه البعض بأنه تفسير قائم على الترجيح الظني والاستحسان والقياس، والميل النفسي لاتباع الهوى، وهذا هو سبب ذمه ورده، ومن ثم فيرى أصحاب هذا الموقف أن التفسير الذي يجتهد فيه المفسر مع الإحاطة بكلام العرب وقواعده، مراعيا للقرائن ودلالة الألفاظ لا يعد من التفسير بالرأي[49].

1- 2- مجموعة المصطلحات الدالة على تفسير القرآن بالرأي

يشترك مع مصطلح التفسير بالرأي ويتناوب معه في الدلالة مجموعة من المصطلحات، منها: التفسير بالدراية والتفسير بغير المأثور، والتأويل، والتفسير بالاجتهاد أو التفسير الاجتهادي، والتفسير العقلي، والتفسير بالمعقول[50]. ويعد مصطلح التفسير بالرأي هو أشهر هذه المصطلحات[51].

1-2- 1- التفسير بالدراية

يستخدم مصطلح الدراية في مقابل الرواية، ويقصد به في اصطلاح علوم القرآن التأويل والاستنباط[52].

1-2- 2- مصطلحات التفسير والاجتهاد

يعبر بمصطلحي)التفسير الاجتهادي(أو)التفسير بالاجتهاد(عن منهج هذا الاتجاه من التفسير الذي يعتمد بالأساس على اجتهاد المفسر[53]. ومن اختار هذا المصطلح للتعبير عن هذا النوع من التفسير عرفه بما يساوي الفهم الإيجابي لمصطلح التفسير بالرأي؛ لذلك يعرف التفسير الاجتهادي بأنه ذلك التفسير الذي يقوم على فهم الآيات وتدبر المضامين؛ لتبين معانيها ومقاصدها، معتمدا في ذلك على

الرأي والنظر والاستدلال واتباع القواعد العقلية القطعية أكثر من الاعتماد على النقل والأثر، مع الاستناد إلى الشواهد والقرائن المعتبرة[54].

أما عن الاختلافات في المفهوم بين التفسير بالرأي والتفسير الاجتهادي فبيانها فيما يلي:

- هناك من ذهب إلى أن الاجتهاد يعبر عن الجانب الإيجابي لهذا النوع من التفسير؛ لقيامه على الاجتهاد والاستنباط اعتمادا على الأدوات والقرائن في مقابل التفسير بالرأي الذي يعتمد على الظن واتباع الهوى[55]. ويرتبط بذلك بما تحمله كلمة الاجتهاد من معنى إيجابي؛ فالمجتهد لا يعدم الأجر في حالة الإصابة أو الخطأ، ومن ثم كانت الإشارة إلى أن خطأ المجتهد مرفوع أو مغفور بإذن الله[56]، في مقابل ما يحيط بكلمة الرأي من دلالات سلبية. هذه الرؤية الإيجابية للاجتهاد والسلبية للرأي كانت أهم أسباب تقسيم التفسير بالرأي القسمة الأشهر إلى نوعيه: المقبول والمردود.
- يرى البعض أن الوجه المقابل للاجتهاد في التفسير بهذا المعنى هو المدارس الروائية المحضة؛ لذلك تعتبر تفاسير الطبري والمشهدي من التفاسير الاجتهادية[57]. وحقيقة الأمر أن مفهوم الاجتهاد في التفسير أوسع من مفهوم التفسير بالرأي؛ إذ لا يختص الاجتهاد بنوع من نوعي التفسير[58]. وكل تفسير فيه نوع اجتهاد خاص به، والمفسر في التفسير بالمأثور يجتهد في فهم معاني الآيات، ويختار بعض الآثار دون غيرها، وقد يعلق على هذه الآثار أو ينقدها. ويلاحظ أن كتب التفسير بالمأثور –بالمعنى الشائع الأشهر– لم تخل من اجتهادات تأويلية عند المفسرين منذ عهد الصحابة، وإنما الاختلاف في حدود الاجتهاد؛ فحدود الاجتهاد في التفسير بالرأي –عموما– أوسع، وإن كانت تتفاوت من تفسير لآخر.
- نبه بعض من عرفوا التفسير الاجتهادي على ضرورة التفرقة بين مفهوم الاجتهاد في أصول الفقه واختلافه عنه في التفسير؛ لأن هذا الاختلاف يترتب عليه اختلاف في المنهجية. فالاجتهاد في أصول الفقه يرتبط بما يبذله الفقيه من جهد لاستنباط الأحكام للوقائع الجديدة في حالة عدم وجود نص، بينما الاجتهاد في التفسير اجتهاد لبيان النص، فهو ضمن دائرة نص موجود[59].

1- 2- 3- التفسير العقلي

يعبر مصطلحا (التفسير العقلي) أو (التفسير بالعقل) عن مصدر التفسير بالرأي، وهو الاعتماد على العقل[60]. ومن اختار هذا المصطلح للتعبير عن هذا النوع من التفسير عرفه بتعريف قريب من تعريف

التفسير بالرأي والتفسير بالاجتهاد، وهو أنه تفسير يقوم على الاجتهاد في فهم القرآن وإدراك المقاصد والمرامي من ألفاظ الآيات ودلالتها[61].

والملاحظ على هذا المصطلح:

- أن البعض يجمع بينه وبين التفسير الاجتهادي، فيعبر عنه بمصطلح التفسير العقلي الاجتهادي[62].
- الاشتراك بينه وبين مصطلح التفسير الاجتهادي عند البعض في النظر إليه على أنه يمثل المصطلح المغاير للهوى والابتداع في التفسير[63].
- الإشارة في تعريف التفسير العقلي والتفسير الاجتهادي إلى إدراك المقاصد من الألفاظ[64].
- يرتبط الاتجاه العقلي في التفسير عند البعض بالمدرسة الكلامية، ويشير إلى منهج يعتمد على العقل دون الاعتماد على النص[65].
- ما يستحق الانتباه هو العلاقة بين العقل والنقل؛ فهل العقل مخالف للنقل في التفسير بحيث يصيران متقابلين متعارضين دائما؟ وهل التفسير العقلي لا يعتمد على النقل؟ وهل التفسير المعتمد على الأثر ينحي العقل جانبا بحيث يمكن وصفه بأنه تفسير غير عقلي؟! وهل يمكن للعقل وحده أن ينهض بتفسير نص مقدس دون توجيه من النقل بل دون توجيه من النص المقدس نفسه؟ وهذه التساؤلات ترتبط باختلاف علماء الأصول وعلماء التفسير في مسألة التعارض بين الأدلة العقلية والأدلة السمعية.

1- 2- 4- التفسير المذهبي

من المصطلحات التي تقترن بالتفسير بالرأي مصطلح (التفسير المذهبي). يتعامل محمد هادي معرفة مع اللون المذهبي من التفسير على أنه مساوٍ لمصطلح (التفسير الكلامي) الذي هو نوع من أنواع التفسير بالرأي أو التفسير الاجتهادي عنده[66]. ويستخدم الذهبي المصطلح بالمعنى نفسه تقريبا في إشارة إلى التفاسير التي ينظر فيها المفسر إلى القرآن من خلال عقيدته، ويفسره بما يتلاءم مع مذهبه، غير أنه يجعله مساويًا لمصطلح (التفسير بالرأي)؛ ومن ثم يقسم التفسير المذهبي إلى تفسير بالرأي الجائز، وهي: تفاسير أهل السنة والجماعة، وتفسير بالرأي المذموم، وهي: تفاسير المعتزلة والمرجئة والشيعة والخوارج[67]. وأشار إلى بقاء هذا اللون المذهبي من التفسير حتى العصر الحديث بمقدار ما بقي من المذاهب الإسلامية، وهي: مذاهب أهل السنة والإمامية الاثنا عشرية والإسماعيلية والزيدية

والإباضية والبهائية، مؤكدا على عناية هذا التفسير المذهبي بتأييد العقيدة[68]. والطرح الذي قدمه الذهبي مرتبط بمفهومه للتفسير بالرأي، والأمثلة التي ذكرها لهذا النوع من التفسير، والتي تقتصر على نماذج في إطار الاتجاه العقدي في التفسير وحده.

فمفهوم مصطلح التفسير المذهبي عندهما اقتصر على التفسير المنطلق من الأسس والأصول العقدية للفرق الكلامية. غير أن مصطلح التفسير المذهبي يمكن أن يستوعب الألوان والأقسام التي يشتمل عليها مصطلح التفسير بالرأي، فيعبر عن التفسير الذي يصدر فيه المفسر في غالب تفسيره عن رؤية عامة أساسها الأصول النظرية العامة لمذهب أو اتجاه عقدي أو فقهي أو لغوي أو علمي، أو هذه العناصر معا –وإن خالفه في بعض الأمور لأدلة أخرى يعتقد بقوتها– وفقا لشخصية المفسر ومنهج تفسيره واللحظة التاريخية التي ينتمي إليها. ويهدف هذا النوع من التفسير إلى الدفاع عن المذهب والدعوة له، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وتكون الفئة الأساسية التي كتب لها هذا النوع من التفسير هم أتباع المذهب نفسه.

1– 3– أدوات التفسير بالرأي

من الأمور التي سلط العلماء عليها الضوء فيما يتعلق بالتفسير بالرأي مسألة الأدوات والعلوم التي يجب أن يحصلها المفسر، فجعلوها جزءا من التعريف، كما أفردوها بالبحث في إطار شروط المفسر أو العلوم والأدوات التي يحتاج إليها المفسر[69]، مع إشارتهم إلى أن بعض الأدوات تلزم في آيات ولا تلزم في غيرها، مثل: معرفة الآيات الناسخة والمنسوخة، والآيات العامة والآيات المخصصة[70].

1– 4– اختلاف العلماء حول جواز التفسير بالرأي

قضية اختلاف العلماء حول جواز هذا النوع من التفسير من أهم المسائل التي أثيرت حول التفسير بالرأي منذ نشأته. وبينما يذهب بعض الباحثين إلى أن العلماء انقسموا إلى فريقين؛ فريق يجيز القول بالرأي وفريق يرفضه[71]، يذهب البعض الآخر إلى أن الخلاف في هذه المسألة ما هو إلا خلاف لفظي سببه عدم تحرير محل النزاع الذي يؤدي إلى هدم هذا الخلاف[72]. وإشكالية التعارض في الروايات عن الصحابة والتابعين والسلف بين المنع والتحرج من القول في القرآن في مقابل ما أثر عنهم من اجتهادات كانت من بين المسائل التي اهتم بتوضيحها العلماء، مشيرين إلى أنه لا منافاة

بين الموقفين[73]، وفي إطار حل هذا الإشكال يوجهون التحذير والمنع أو التورع عن القول في القرآن بالرأي –الذي ورد في الأخبار والروايات– عدة توجيهات مدارها الإخلال بشروط التفسير[74]. وترتبط هذه القضية بتقسيم التفسير بالرأي تبعا للقبول والرد إلى جائز وغير جائز وهو ما يناقشه المحور التالي.

1– 5– تقسيمات التفسير بالرأي

1– 5– 1: تقسيم التفسير بالرأي تبعا لمعيار القبول والرد

التقسيم الأشهر للتفسير بالرأي هو تقسيمه إلى تفسير بالرأي المحمود وتفسير بالرأي المذموم[75]. وهذا التقسيم مبني على ما جاء في الروايات من منع التفسير بالرأي والتحرج منه في مقابل الحث على الاستنباط وما أثر عن الصحابة والتابعين من قول في القرآن واجتهاد في فهمه.

فقد ذهب العلماء والدارسون إلى أن هناك رأيا جائزا، ومثاله ما أثر عن الصحابة والتابعين من اجتهادات. ويتميز هذا النوع بأنه مبني على العلم، ومراعاة شروط التفسير، وتحقيق الأدوات المطلوبة من العلوم اللغوية والشرعية، بالإضافة إلى عدم التعارض مع الكتاب والسنة وصحيح المأثور أو العلم اليقيني أو العقل الصحيح أو قوانين اللغة مع اتباع الأدلة. ويطلق على هذا القسم التفسير بالرأي الجائز أو التفسير بالرأي المحمود. أما النهي والمنع والوعيد على القول في القرآن بالرأي فيرتبط بما يذم من التفسير بالرأي، وهو الذي لا يراعي شروط التفسير، ويصدر عن الجهل واتباع الهوى والظن، أو تفسير المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، أو التفسير المؤيد للمذهب، أو يعتمد على ما لا يصح من الأدلة أو لا يوافق الأدلة اللغوية أو الشرعية؛ ولذلك أطلقوا عليه التفسير بالرأي المذموم أو المردود أو غير الجائز[76]. كما كانت التفرقة أيضا بين هذين النوعين من الرأي اعتمادا على ما يتوصل إليه من معان، بين رأي يتوصل به إلى "صواب حكم لم ينص عليه" (الباجي، 2003، ص 13)، في مقابل رأي مخالف للنص[77].

والخلاف بين هذين القسمين لا يقف عند حدود الروايات والأخبار ودفع التنافي أو التعارض الظاهر بينها، بل يمتد إلى التصنيف على أساس التوجهات المذهبية. فالأصل في التفسير أن يقصد به فهم

الآيات وبيان معناها بما تقضيه ألفاظها وتدعمه الأدلة، أي أن المفسر يبدأ من النص، ولا شك أن مثل هذا النوع من الرأي يقبل في إطار الاجتهاد الجائز.

أما التناول المعاكس لهذا الاتجاه، والذي يبدأ من المذهب، ثم يبحث عن ما يؤيده في القرآن أو يحاول البحث في النص عن الأدلة الداعمة له، أو يوجه الآيات بما يتناسب مع المذهب؛ فيخالف الأصل في عملية التفسير، ولذلك يرتبط بما يذم من التفسير بالرأي[78].

ويعد القبول والرد وسيلة غير موحدة للحكم على التفسير، وهو ما ظهر في تصنيفات التفسير وفقا لهذا المعيار. فالتفسير الموافق للمذهب يعد عند أصحابه من التفسير بالرأي المقبول، حتى وإن كان يوجه الآيات لخدمة المذهب، أما التفسير المخالف للمذهب فيوضع في التفسير بالرأي المذموم، حتى وإن كان يغلب على مادته الأثر أكثر من الاجتهاد. ومن أمثلة هذه التصنيفات تصنيف الدكتور محمد حسين الذهبي الذي مثّل فيه للتفسير بالرأي الجائز بتفاسير: الرازي والبيضاوي والنسفي والخازن وأبي حيان والنيسابوري والجلالين والخطيب الشربيني وأبي السعود والآلوسي، ومثّل للتفسير بالرأي المذموم بتفاسير: الفرق المبتدعة؛ من المعتزلة والمرجئة والشيعة والخوارج، وأفرد لكل فرقة من هذه الفرق قسما خاصا يتحدث فيه عن التفاسير التابعة لهذا المذهب أو بعضها، وكلها عنده داخلة في التفسير بالرأي المذموم. وقد ذكر الذهبي معيار التصنيف عنده؛ فبين أن تفسير أهل السنة والجماعة هو التفسير بالرأي الجائز، وأما تفاسير الفرق الأخرى فهي تفاسير بالرأي المذموم[79].

فتصنيف الذهبي للتفاسير في معيار الرأي جاء على أساس المذهب الذي ينتمي إليه المفسر، بينما ترى هذه الفرق أن تفاسيرها تشمل مختلف ألوان التفاسير، أو على أقل تقدير لا يرون تفاسيرهم تنتمي إلى الرأي غير الجائز. فما هو تفسير بالرأي المردود عند أصحاب مذهب يكون تفسيرا بالرأي الجائز عند أصحاب مذهب آخر، بل قد يعد تفسيرا أثريا في مذهبه؛ نتيجة لأن كل مذهب يرى أن تفاسيره هي التي تعبر عن القرآن بالصورة الصحيحة. فيرى الإباضية –مثلا– أن تراثهم التفسيري يمثل مختلف ألوان التفسير، من التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي على اختلاف ألوانه الفقهي واللغوي والحجاجي والإصلاحي وغيرها من ألوان التفسير[80]. ويرفض الشيعة هذا التصنيف الذي قدمه الذهبي، ويرون أنه "تحامل فيه على عقائد الشيعة، وذكر تفاسيرهم في عداد التفاسير المشوبة بالبدع" (معرفة،

2005، ص 6/1)، ومن ثم قرروا أن الذهبي جعل المبادئ التي آمن بها معيارا لتقييم التفاسير، وأخذوا يردون على هذه المبادئ من جهة، ويدفعون الأحكام التي أصدرها الذهبي على تفسيرهم من جهة أخرى[81]. وبينما أدخل الذهبي تفاسير الأشاعرة في إطار تفاسير أهل السنة والجماعة التي تمثل التفسير بالرأي المحمود عنده، أخرجهم آخرون من ما يقبل من التفسير بالرأي ويعدونهم ضمن الطوائف المبتدعة التي أخطأت في التفسير[82].

فالخلاف بين أصحاب المذاهب لم يتعد أثره إلى التفاسير وحدها؛ بل ترك أثره في نقد التفاسير وتصنيفها والحكم عليها كذلك.

1- 5- 2- تقسيم التفسير بالرأي تبعا للموضوعات والأنواع المختلفة

التقسيم الثاني لمصنفات التفسير بالرأي يقوم على التصنيف بحسب الاتجاه الغالب على التفسير، والذي يمثل الزاوية التي يتناول منها المفسر القرآن تبعا لقدراته والعلوم والأدوات التي حصّلها، وهو ما أشار إليه العلماء في مسألة تلون التفاسير بثقافة مؤلفيها. وفي هذا المعيار تقسم تفاسير القرآن بالرأي إلى تفاسير كلامية أو عقدية ويسميها البعض (عقلية)[83]، وتفاسير فقهية، وتفاسير لغوية، وتفاسير نحوية وتفاسير أدبية، وتفاسير اجتماعية، بالإضافة إلى التفاسير التي تجمع عددا من هذه الاتجاهات معا[84].

واختلفوا في التفاسير الصوفية والتفاسير العلمية؛ فيدخلها بعض الدارسين ضمن التفسير بالرأي[85]، وأخرجها بعضهم منها؛ معللين ذلك بأنها لا تخضع للضوابط التي وضعها العلماء لتفسير القرآن[86]. وقرن بعضهم بين التفاسير الباطنية وبعض التفاسير الصوفية وسلكوها في إطار التفاسير المبتدعة والمنحرفة[87]. ويفرق بعض العلماء بين التأويلات الباطنية عند غلاة الشيعة الإسماعيلية التي تدخل ضمن التفسير بالرأي المذموم، وما يتكلم به أهل الإشارة من الصوفية من معان في تأويل بعض آي القرآن؛ معللين ذلك بأن أهل الإشارة لم يدعوا أن ما يقدمونه تفسيرا، وأنهم قصدوا أن ما يقدمونه من إشارات يصلح أن يتمثل بالآية في الغرض الذي يتكلمون فيه، ولذلك سموها إشارات ولم يسموها معاني[88].

وهذا الموقف من التفاسير الصوفية تحديدا يرتبط بالتقسيم السابق للتفسير بالرأي إلى مقبول ومردود، ومن ثم اختلف العلماء فيها على ثلاثة مواقف: موقف يقبلها، بل يراها وجها للتعمق في التفسير، ويرى أن من يكتفي بالوقوف عند حدود الظاهر يقف عند ساحل بحر ويحرم نفسه من درره وجواهره[89]، ولا عجب أن يصدر هذا الرأي عن أحدهم. والموقف الثاني يرى أنها تأويلات باطلة[90]، والموقف الثالث يقبل بعضها ويرفض بعضها[91]، وعلى أساس رؤية كل فريق منهما كان إدخال التفاسير الصوفية في التفسير بالرأي أو إخراجها منه.

ويرى بعض العلماء والدارسين أن التفسير الصوفي والفقهي والفلسفي والعلمي اتجاهات قائمة بذاتها، ولم يُدخلها ضمن التفسير بالرأي الذي قصره على الأساس العقدي وحده[92]. وأضاف بعضهم –ضمن أقسام التفسير بالرأي– التفاسير الإخبارية التي يغلب فيها القصص والأخبار والروايات والإسرائيليات، مثل تفسير الثعلبي[93].

1– 6– مصطلح التفسير بالرأي وما يرتبط به من ظلال وخلفيات

سبقت الإشارة في الخلاف بين أهل الأثر وأهل الرأي والتأويل، وكذلك في تعريف التفسير بالرأي– إلى ما ينطوي عليه المفهوم من دلالات سلبية عند البعض، ومن ثم يضم هذا المحور تذكيرا وجمعا لأهم هذه النقاط التي كانت سببا فيما يحيط بمصطلح التفسير بالرأي من خلفيات وظلال جعلت منه مصطلحا مستبعدا عند البعض؛ ولذلك يعبرون عن هذا الاتجاه من التفسير بمصطلح التفسير الاجتهادي أو التفسير العقلي أو التفسير بالدراية، أو يلجأون إلى تقسيمه إلى مقبول ومردود.

يرتبط مصطلح التفسير بالرأي بمجموعة من الخلفيات التي ارتبطت به ورافقته منذ النشأة، وهي:

– استدعاء أحاديث النهي عن القول في القرآن بالرأي وما يرتبط بها من ذم ووعيد. ورغم محاولة العلماء منذ زمن بعيد توجيه هذا النهي بما يزيل الإشكال في هذه المسألة فإن هذه القضية ما تزال موضع نقاش واختلاف بين الدارسين.

– يشير المصطلح إلى ما أطلقه أهل الأثر على الفريق المخالف من أهل التأويل أو كما أطلقوا عليهم أهل الرأي[94]، بما يحتويه المصطلح من دلالة سلبية تشير إلى عدم الالتزام بالنص والسير مع الأهواء واستخدام الرأي فيما لا مجال فيه للرأي، وعدم الاعتماد على الأثر.

– التفرقة بين نوعي التفسير بالرأي المحمود والمذموم، ترجع إلى تفرقة أصحاب الرأي أنفسهم في محاولة للخروج من مأزق الوعيد على القول في القرآن بالرأي، ومن ثم نفي هذا الوعيد عنهم وصرفه إلى شيء آخر؛ فيحملون الرأي المنهي عنه في الروايات على الهوى سواء أكان عن علم أم جهل، والقول في مشكل القرآن أو غريبه بما لم يعرف عن الصحابة أو التابعين[95]، ويجعلون القول المبني على قوانين النظر والعلم والاستدلال ضربا آخر فلا يعد عندهم قولا بمجرد الرأي[96].

1-7- الرأي والأثر

التساؤل عن إمكانية الفصل العملي التطبيقي بشكل قاطع بين طريقتي الأثر والرأي في التفسير يتوقف على عدد من الاعتبارات، منها: الاحتمالات النظرية للفصل بين الاتجاهين، ومدى توافق هذه الاحتمالات مع الواقع العملي التطبيقي في كتب التفسير، بالإضافة إلى مفهوم كل اتجاه من الاتجاهين، والتصنيفات التي صنفت التفاسير وفقا لها، وأساس هذه التصنيفات.

أما الاحتمالات النظرية فهي ثلاثة احتمالات: الأول: أن يقتصر التفسير على المادة الأثرية وحدها. الثاني: أن يخلو التفسير من المادة الأثرية. الثالث: أن يجمع التفسير بين الطريقتين معا، وهذا الاحتمال على ضربين؛ أحدهما: ما غلب فيه جانب الأثر على جانب الرأي، وثانيهما ما غلب فيه جانب الرأي على جانب الأثر.

أما عن مدى توافق مادة التفاسير مع هذه الاحتمالات النظرية، فيتضح بالبحث عن النماذج التطبيقية لكل احتمال من هذه الاحتمالات. أما الاحتمال الأول، وهو وجود مؤلفات في التفسير بالمأثور لا تعنى سوى بنقل الآثار والروايات في التفسير– فهو متمثل في بعض المؤلفات التي تنتمي للمراحل الأولى من تاريخ التفسير، هذا من حيث المنهج، أما من حيث طبيعة مادتها المنقولة فإن ما حوته هذه التفاسير من الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين قد دخل فيها عنصر الرأي، فيما فسره الصحابة والتابعون ويخرج عن إطار ما لا مجال فيه للرأي، مثل: الغيبيات وأسباب النزول.

الاحتمال الثاني: وهو وجود مؤلفات في التفسير بالرأي تخلو من الأثر والنقل خلوا تاما، ويمثل لها البعض بالتفاسير الباطنية[97]، أو التفاسير الإشارية العرفانية، فإن هذه التفاسير –على اختلاف الأحكام حولها– لم تستطع التحرر من المأثور كلية. وكان الاختلاف بينها وبين غيرها من التفاسير في كيفية وجود هذا المأثور وكيفية تأثرها به. فبعضها يستعين بالمأثور، وإن كان المأثور متمثلا في روايات خاصة بالطائفة وحدها وليست محل اتفاق في غير طائفة المفسر، كما في الروايات عن الأئمة المعصومين[98]، بل إنهم يستدلون بالأثر على المعاني الباطنية التي يخفونها تقية وكتمانا للسر فيكتبونها بالرموز والطلاسم حتى لا يفهمها من هو خارج طائفتهم[99]. وقد يكون الاستدلال بالرواية الصحيحة على معان لا يدل عليها ظاهر القرآن[100]. وقد يظهر النقل بصورة مقلوبة يتحول فيه الأثر إلى رمز أو شفرة لتكثيف المعنى لا لتوضيحه أو الاستدلال على المعنى الذي يذهب إليه. وأحيانا يكون الاستدلال ببعض الآثار عن الزهاد أو تابعي التابعين التي لا تجدها في كتب الحديث[101]، أو الاستدلال ببعض اجتهادات التابعين في التفسير التي خالفوا فيها غيرهم[102]، بالإضافة إلى التأثر بالتراث التفسيري السابق المتمثل في النقل عن المفسرين السابقين سواء أيدهم المفسر[103] أو اعترض على تفسيرهم[104]. والجدير بالذكر أن أنواع هذه النصوص التي تستخدمها التفاسير الباطنية والعرفانية لا تختص بالتفاسير الباطنية والعرفانية وحدها. وتأسيسا على ذلك يمكن القول إن التفسير بالرأي لا يخلو –بحال من الأحوال– من وجود الأثر[105]، أو من تأثره به.

أما الاحتمال الثالث: وهو التفاسير التي جمعت بين الأثر والرأي في المنهج والمادة، وإن غلب أحد الجانبين على الآخر– فهو شأن غالب مؤلفات التفسير، حتى وإن صنفها العلماء والباحثون في أحد الاتجاهين دون الآخر. وهو ما ينقلنا إلى تصنيفات التفاسير وأساس تصنيفها.

أما تصنيفات التفسير بين الأثر والرأي، والأساس الذي يدرج وفقا له تفسير ضمن اتجاه معين من اتجاهات التفسير– فتقوم على مجموعة من المعايير، كان أوضحها العنصر الغالب في التفسير[106]؛ فتصنيف تفسير في كتب التفسير بالمأثور أو كتب التفسير بالرأي يعتمد على العنصر الغالب فيه أكثر من الآخر، ومن ثم فإن كثرة النقل والاعتماد على الرواية تؤدي إلى الميل بالكتاب ناحية التفسير بالمأثور، مع النظر إلى ما فيه من اجتهادات للمفسر أو إضافات إلى المادة النقلية على أنها أمر ثانوي لا يؤثر في الأساس النقلي للتفسير[107].

وإذا كان أساس التصنيف والحكم على التفسير يقوم على العنصر الغالب وليس الوحيد في التفسير، فتصنيف كتاب في كتب التفسير بالمأثور لا يعني خلوه من الرأي، والعكس صحيح. كما أن الواقع العملي في كتب التفسير يثبت صعوبة وجود تفسير خالص في اتجاه من الاتجاهين، وبذلك فمسألة وجود تفسير خالص في اتجاه من الاتجاهين –الأثر أو الرأي– أمر نظري لا يكاد يوجد عند التعامل مع التفاسير[108].

ومن بين المعايير المؤثرة في تصنيف التفاسير مفهوم المصنف لكل من المصطلحين، والحدود الفاصلة بين الرأي والأثر، وهو ما يتناوله المحور التالي.

ثانيا: التفسير بالرأي في مقابل المأثور: (الحدود الفاصلة بين الرأي والأثر)

ومن أهم محددات أبعاد مصطلح التفسير بالرأي مجموعة المصطلحات المقابلة له، وهي مصطلحات التفسير بالمأثور والتفسير النقلي والتفسير بالمنقول والتفسير الروائي والتفسير بالرواية[109]. وهذه المقابلات تدل على فصل مطلق بين اتجاهين متقابلين متعارضين في المنهج، كما في ثنائيات: الاجتهاد في مقابل الروائي المحض[110]، والرأي في مقابل الأثر، والدراية في مقابل الرواية، والعقل في مقابل النقل. غير أن هذا التقابل يتعلق بمجموعة من الإشكاليات؛ منها:

- مفهوم التفسير بالمأثور، وهل هو محل اتفاق الجميع؟
- مصادر التفسير بالمأثور وما يدخل فيها وما يخرج منها.
- الموقف من تفسير الصحابة.
- الموقف من تفسير التابعين.
- بعض مؤلفات التفسير التي حصل جدل حول انتمائها لأي من الاتجاهين.
- إمكانية توقف التفسير عند حدود المأثور.
- الأثر الشخصي في التفسير، وهل هو مختص بأحد الاتجاهين دون الآخر؟

والوقوف على هذه المسائل يتيح فهما أعمق لكل من الاتجاهين، ويساعد في تصنيف التفاسير وفهم منهجها. وتناقش المحاور التالية هذه الإشكاليات.

2- 1- مفهوم التفسير بالمأثور وما يدخل فيه وما يخرج منه

مفهوم التفسير بالمأثور موضع اختلاف بين العلماء والدارسين؛ وذلك لاختلافهم في المقصود بالمأثور نفسه، والذي ترتب عليه الاختلاف فيما يتعلق بمصادره وما يدخل فيه وما يخرج منه.

أما عن تعريفات التفسير بالمأثور فتقوم على واحد من هذه المحددات أو عدد منها، وهي:

- مرادفاته، ومنها: التفسير النقلي[111]، والتفسير الروائي[112]، والتفسير بالرواية[113].
- منهجه: يقوم منهج هذا التفسير على النقل والرواية[114]، والمنهج الأثري في التفسير[115].
- حقيقته/ ماهيته/ أصله: يرى البعض أن التفسير بالمأثور هو مصدر من مصادر التفسير[116]، مساويا بين الأثر وذلك النوع من التفسير القائم على الأثر.
- معيار التصحيح والتضعيف: يعرفه البعض بأنه التفسير "الذي يعتمد على صحيح المنقول..." (القطان، 1997، ص 337)؛ لذلك يرى وجوب اتباعه والأخذ به[117].
- مادته: المتفق عليه عند غالب العلماء والدارسين أن هذا النوع من التفسير يعتمد على المأثور والمنقول والمروي، أي أن مادة هذا التفسير نقلية إخبارية بالأساس[118]، لكن الاختلاف في موضوع هذه النقول، وحدودها، وما يدخل فيها وما يخرج منها، وهو ما يتعلق بمصادر التفسير بالمأثور وحدود الأثر، ويناقشه المحور التالي.

2-2- مصادر التفسير بالمأثور والاختلاف حولها

يناقش هذا المحور حدود مادة التفسير بالمأثور وما يدخل فيها وما يخرج عن إطارها، على اختلاف الأسماء التي يطلقها العلماء والدراسون عليها.

لا ينفصل الخلاف حول مصادر التفسير بالمأثور عن مفهوم التفسير بالمأثور، فبعض تعريفات التفسير بالمأثور اهتمت بتعريفه من خلال بيان ما يشتمل عليه، بحيث يفهم منها المقصود بالمصطلح. وقضية مصادر التفسير بالمأثور وحدود الأثر قضية محورية في فهم التفسير بالمأثور من جانب، والتفسير بالرأي من جانب آخر، وفي تصنيفات التفاسير ومعايير الحكم عليها من جانب ثالث، بل وفي النظر إلى العلاقة بين مصطلحي التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي. كما سبق التوضيح إن

الاختلاف حول مصادر التفسير بالمأثور يرجع إلى الأمرين المذكورين آنفا، وهما: موضوع المأثور، وحدود الأثر.

أما عن مصادر التفسير بالمأثور المذكورة عند العلماء والدارسين على اختلاف توجهاتهم، فهي: القرآن، والقراءات، والسنة، والمأثور عن الصحابة، والمأثور عن التابعين، والمأثور عن الأئمة المعصومين. ويمكن حصر الخلاف في رؤيتهم لهذه المصادر في ثلاثة اتجاهات رئيسية، يتفرع عنها اختلافات فرعية، وبيان ذلك فيما يلي:

الاتجاه الأشهر بين الدارسين أن التفسير بالمأثور يشتمل على أربعة أنواع، هي: تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بالمأثور عن الصحابة، وتفسير القرآن بالمأثور عن التابعين[119]. وهناك من جعلها خمسة؛ بأن أضاف إلى هذه الأنواع الأربعة تفسير القرآن بالقراءات[120].

ويلحق بهذا الاتجاه الذي أدخل تفسير القرآن بالقرآن ضمن مصادر التفسير بالمأثور ثلاثة من توجهات الدارسين من الشيعة؛ الأول منهم أضاف إلى هذه الأنواع الأربعة ما نقل عن المعصومين من الأئمة[121]، والثاني يؤكد على مصدرية القرآن وما ثبت من السنة وما نقل عن أهل البيت مع الإشارة إلى الاختلاف حول تفسير الصحابة والتابعين[122]، والثالث جعل هذه المصادر ثلاثة تشمل التفسير بما جاء في القرآن أو في السنة أو عن الصحابة مشيرا إلى الخلاف حول ما نقل عن التابعين من تفسير ومن ثم فلم يدخله ضمن هذه الأنواع[123].

الاتجاه الثاني لا يُدخل تفسير القرآن بالقرآن ضمن هذه الأنواع، دون تأكيد على موضوع أو طبيعة المادة المنقولة. ويتفرع عن هذا الاتجاه عدد من الاتجاهات الفرعية؛ الأول: يرى أنه يضم أربعة أنواع، وهي: ما روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من تفسير، وما روي عن الصحابة مما هو في حكم المرفوع، ويلحق به ما أجمع عليه الصحابة أو التابعون؛ لحجية الإجماع[124]. الثاني: ذهب إلى أنه يضم ثلاثة أنواع هي: ما روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وما روي عن الصحابة وما روي عن رءوس التابعين[125]. الثالث: يقصر مصادره على نوعين، هما: ما أثر عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وصحابته[126]. الرابع: فريق من الدارسين من الشيعة ممن قصر مصادره على مصدرين،

هما: ما نقل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من تفسير للقرآن بالإضافة إلى ما نقل عن أهل البيت عند الشيعة في مقابل ما نقل عن الصحابة عند أهل السنة[127].

الاتجاه الثالث لا يدخل تفسير القرآن بالقرآن ضمن هذه الأنواع، كما يحدد هذه المادة تحديدا ينظر إلى المنقول عنه وموضوع المنقول معا، فيرى أن التفسير بالمأثور يقترن بالمادة النقلية الإخبارية، أو النقول المتعلقة بالأخبار التفسيرية، التي ترجع إلى أسباب النزول ومبهمات القرآن، مما روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أو مما نقله الصحابة عنه مما يدخل في هذين العنصرين[128].

فالمصدر المتفق عليه بين هذه الاتجاهات هو المصدر الثاني وهو تفسير القرآن بالسنة، وقد اشترط فيه العلماء صحة النقل عن النبي (صلى الله عليه وسلم)[129]. أما الخلاف بين هذه الاتجاهات فيرجع إلى: مصدرية القرآن في التفسير بالمأثور، ومصدرية أقوال الصحابة والتابعين، ومصدرية روايات الأئمة المعصومين. وتفصيل هذه الخلافات فيما يلي:

فيما يتعلق بمصدرية القرآن في التفسير بالمأثور فقد تعرض الفهم الذي قدمه الاتجاه الأول للانتقاد؛ لأن تفسير القرآن بالقرآن لا نقل فيه، ومن ثم فقد يكون من قبيل التفسير بالمأثور وقد يكون من قبيل التفسير بالرأي، حسب من فسر به[130]. ويشير منتقدو هذا الفهم إلى أن منشأ الخطأ في ذلك راجع إلى نقلهم عما كتبه ابن تيمية تحت عنوان (أحسن طرق التفسير)[131]، ومن ثم حدث الخلط بين وجهتين في البحث مختلفتين هما الحكم بصحة التفسير وحجيته عند ابن تيمية، والبحث عن كون التفسير مأثورا عند العلماء المعاصرين[132]. بينما عبر عنه بعض العلماء في الاتجاه الأول بمصطلح "المنقول عن الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم" (أبو شهبة، 2006، ص 43)، غير أن حقيقة الأمر ليست كذلك؛ لأنه لم ينقل عن الله تعالى أن تفسير هذه الآية بتلك، فالأثر والمأثور لا بد فيه من نقل عن الغير[133]. هذا فيما يتعلق بالخلاف حول المصدر الأول.

أما عن مصدرية أقوال الأئمة المعصومين من أهل البيت فهو خاص بالشيعة وحدهم[134]؛ نتيجة لمفهومهم لمعنى السنة والحديث؛ إذ يرون أنه "قول المعصوم أو فعله أو تقريره" (السبحاني، 2012، ص 19)، ومن ثم فيرتبط بعقيدتهم في العصمة واشتمالها على عصمة الأئمة.

أما مصدرية أقوال الصحابة والتابعين، وارتباطها بالتفسير بالمأثور فهي من الإشكاليات التي تناقشها النقاط التالية.

2- 3- تفسير الصحابة في علاقته بالتفسير بالمأثور

انقسم العلماء حول رؤيتهم لما روي عن الصحابة من تفسير إلى فريقين: فريق أدخل كل ما روي عن الصحابة من تفسير في إطار التفسير بالمأثور[135]، وفريق أدخل بعض ما روي عن الصحابة في إطار التفسير بالمأثور[136].

أما عن رؤية الفريق الأول الذي أدخل جميع تفسير الصحابة في التفسير بالمأثور فترجع إلى الموقف من الصحابة -رضوان الله عليهم- وما ينقل عنهم، فيعتبرون تفسير الصحابة بمنزلة المرفوع إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ لأنهم شهدوا الوحي والتنزيل، فعرفوا الأسباب والدواعي والقرائن، بالإضافة إلى فصاحتهم وتمكنهم من اللغة، كما أن النبي (صلى الله عليه وسلم) بين لهم ما أشكل عليهم من معاني القرآن، بما يمكنهم من فهم القرآن وتبين مراده من ألفاظه، فهم أعلم الناس بتفسيره[137].

أما الفريق الثاني، فمعياره في الحكم على تفاسير الصحابة هو طريقة وصول الصحابي إلى التفسير، ومن ثم فتفسير الصحابة عندهم قد يقبل وقد يرد، فلا يحكم له دائما بالصواب. فما يؤثر عن الصحابي قد يكون من قبيل التفسير بالمأثور إذا كان مما لا سبيل إلى تدخل الرأي والاجتهاد فيه، مثل: أسباب النزول ومبهمات القرآن والغيبيات، التي تعتمد معرفتها على التوقيف[138]. وقد ألحق بعض علماء هذا الاتجاه ما أجمع عليه الصحابة أو التابعون بما روي عن الصحابة مما هو في حكم المرفوع؛ وذلك لحجية الإجماع فجعلوه من قبيل التفسير بالرواية[139]. أما ما يؤثر عن الصحابي من تفسير اعتمد فيه على اللغة أو أخبار الأمم السابقة فيعدونه من قبيل التفسير بالرأي[140]، وكذلك يعدون تفسير القرآن بالقرآن من قبل الصحابي من قبيل التفسير بالرأي؛ لأنه يعتمد على الرأي والاجتهاد في الوصول إليه[141].

2-4- الموقف من تفسير التابعين والاختلاف حوله

وكان تفسير التابعين موضع خلاف بين العلماء؛ أما من أدخلوه في التفسير بالمأثور فحجتهم في ذلك أنهم عايشوا الصحابة وتلقوا عنهم علومهم، ومن ثم فقد تلقوا تفسيرهم في الغالب عن الصحابة[142]،

بالإضافة إلى أن كتب التفسير بالمأثور –حسب تعريفهم وتصنيفهم– ضمت ما روي عن التابعين من تفسير[143]. ومنهم من اعتبر تفسيرهم حجة حال إجماعهم عليه، ومن ثم يدخله في إطار التفسير بالمأثور، أما عند اختلافهم فلا يكون حجة[144]، فأساس دخوله هو حجية الإجماع.

ومن أخرجوه من التفسير بالمأثور يرون أن تفسيرهم يقوم على الرأي والاجتهاد بالأساس[145]؛ لاعتمادهم على أدوات الاجتهاد من اللغة، ونقلهم عن أهل الكتاب[146]. كما أنه لا يدخل في نوعية المادة النقلية المتعلقة بالأخبار التفسيرية الراجعة إلى ما روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وصحابته في أسباب النزول أو مبهمات القرآن[147].

2– 5– بعض مؤلفات التفسير التي حصل جدل حول انتمائها لأحد اتجاهي التفسير، تفسير الطبري نموذجا.

حدث اختلاف –بين العلماء والمصنفين في أصول التفسير– في الاتجاه التفسيري الذي ينتمي إليه تفسير الطبري؛ فنجد اتجاها يعده من أجلّ التفاسير المأثورة قدرا، بل يعتبرونه المرجع الأهم والأكبر في التفسير بالمأثور، ومع تأكيدهم على ما اشتمل عليه من توجيهات للأقوال، واستنباطات واجتهادات على مستوى اللغة والصرف والنحو والفقه والكلام فإنهم يجعلونه في عداد مصنفات التفسير بالمأثور[148]. ويعلل بعضهم وضعه في هذا الاتجاه بحرصه على النقل عن السلف وسلامته من البدعة وعدم النقل عن المتهمين[149]، أو بغلبة المادة الأثرية عليه؛ إذ يعدون ما جاء فيه من غير المادة الأثرية يمثل مادة ثانوية لا تؤثر في مادته الأصلية[150]. ووفقا لهذه النظرة لا نتعجب عندما يصنف تفسير مثل "المحرر الوجيز" لابن عطية في عداد كتب التفسير بالمأثور[151].

ويرى الاتجاه الثاني أن اعتبار تفسير الطبري تفسيرا بالمأثور يدل على نظرة ظاهرية سطحية لهذا التفسير؛ إذ إن عنصر الاجتهاد والنظر فيه غلب على جانب الأثر؛ فقد اعتمد على السياق، والدلالات اللغوية للمفردات وعلاقتها بمعنى الآية مستدلا عليها بالشعر، كما يدعم قوله بالنقل عن المفسرين من قبله، فدور الأسانيد عن الصحابة والتابعين هو تدعيم المعنى الذي ذهب إليه، أو الإشارة إلى الاختلاف في المعنى مع الترجيح بين الأقوال. إضافة إلى اعتماده في نقد الروايات والترجيح

واختيار قراءة دون أخرى على النظر إلى النحو وتركيب الكلام والفقه[152]. ويؤكد هذا الاتجاه على أن الطبري ومعاصريه لم يحبسوا أنفسهم على ما هو مأثور[153].

ويرى اتجاه ثالث أن تفسير الطبري يجمع بين كونه من أكبر كتب التفسير بالرأي المحمود بالإضافة إلى كونه أكبر مصادر التفسير بالمأثور[154].

والنظرة السريعة في منهج الطبري في هذا التفسير تظهر دور الطبري الواضح فيه، كما توضح أن هذه الاستنباطات والاجتهادات والترجيحات التي قدمها الطبري في الجانب اللغوي والتركيبي والنحوي والكلامي والفقهي ليست مسألة هامشية أو ثانوية في التفسير، بل تمثل ركيزة أساسية تنضم إلى جانب منهجه النقدي في التعامل مع الروايات، وتشكل منهجا لا يقنع بحدود النقل، أو حتى التعبير عن رؤيته من خلال النقل. وكلام الطبري نفسه واضح في مسألة التفسير بالرأي وفي موقفه من مسألة النهي عن القول في القرآن بالرأي؛ إذ ذهب إلى أن النهي يرتبط بتأويل ما لا يدرك علمه إلا بنص، وهذا لا يجوز لأحد القول فيه برأيه، وفي المقابل يقرر أنه لا بد من معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من القرآن بما يمكّن الناس من فهم القرآن والاعتبار به وتدبره، ومن ثم يرفض قول من ينكر تفسير كتاب الله فيما لم يحجب تأويله عن الخلق، ويؤكد على أهمية الأخذ بتفسير النبي (صلى الله عليه وسلم) وأقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين وعلماء الأمة[155].

إذن فلم يكن الخلاف بين العلماء والدارسين في أن تفسير الطبري جمع بين النقل عن السلف والاجتهاد في بيان المعنى، وفي مكانة هذا التفسير وكونه نقلة نوعية في تاريخ التفسير، لكن منشأ الخلاف في معيار نقد هذا المؤلف وتقييمه والحكم عليه. وربما يعبر كل منهم عن تقدير هذا التفسير بطريقة مختلفة، تعود بنا مرة أخرى إلى بعض المسائل المتعلقة بمعايير تصنيف التفسير، ومنها: وجود الأثر الشخصي في التفسير.

2- 6- الأثر الشخصي في التفسير بالمأثور

دور المفسر وأثر شخصيته في تفسيره لا يختص بالتفسير بالرأي وحده؛ فالتفسير الذي يعتمد على الرواية وحدها لا يخلو من أثر للمفسر في تفسيره، فلا يخلو اتجاه من اتجاهات التفسير من أثر للمفسر في تفسيره[156]. غير أن الطابع الشخصي يظهر جليا واضحا في كتب التفسير بالرأي بينما لا يوجد

بمثل هذا الوضوح والجلاء في كتب التفسير بالمأثور[157]. ويظهر هذا الأثر الشخصي في التفسير المعتمد على الرواية في طبيعة الروايات التي يوردها المفسر بين الصحيحة والضعيفة أو في روايات الإسرائيليات وموقفه منها[158]، كما أن المفسر قد "يلبس آراءه ثوب المأثور" (الرومي، 1997، ص 520/2)، فيختار من المأثور ما يوافق رأيه. وتأسيسا على ذلك يمكن القول إن مصطلح التفسير بالأثر لا يختص بالجمود، كما لا يختص مصطلح التفسير بالرأي بالمعاصرة والتجديد[159].

ثالثا: معيار القبول والرد في الحكم على التفسير

يعد معيار التصحيح والتضعيف أو القبول والرد من أهم المعايير التي أثرت في تصنيف التفاسير، وربما يعد السبب الأول في عد بعض التفاسير التي تعتمد على الرواية في عداد التفسير بالرأي المذموم؛ لخروجها عن الروايات الصحيحة المعمول بها، وإن كان الخروج إلى روايات أخرى تخص صاحب المذهب. وفهم هذا المعيار يتطلب العودة إلى معنى الخطأ والبدعة والانحراف في التفسير، وتناول عوامل الضعف في التفسير ومدى تعلقها باتجاهات التفسير.

الخطأ في التفسير

يعبر عن الخطأ في التفسير بالقول في القرآن بالرأي الفاسد[160]، أو بالابتعاد عن المصادر الأصلية والأصول الصحيحة للتفسير والعدول والإعراض عن المنهج السليم[161].

البدعة في التفسير

مصطلحات البدعة في التفسير، والتفاسير المبتدعة، وتفاسير الفرق المبتدعة يعبر بها عن: التحريف والمخالفة والإحداث في التفسير، وذلك بتفسير القرآن بغير ما أريد به، والتفسير الذي يخالف تفسير السلف من الصحابة والتابعين، حتى وإن كان قائما على اجتهاد[162]، وكذلك يعبر به عن التفسير بالرأي المذموم[163]، مما يمثل له بتفاسير المذاهب المخالفة لمذهب أهل السنة، مثل: الشيعة والباطنية الإسماعيلية والروافض والخوارج والمعتزلة[164]، وبعض الدارسين يضيف إليها تفاسير الأشاعرة والصوفية والفلاسفة[165]؛ ويعللون ذلك بأنها اشتملت على تحريفات وبدع، وأنها قامت بالأساس على أصول مذهب المصنف، كما قل فيها النقل عن السلف، واشتملت على الأحاديث الموضوعة، بالإضافة إلى مخالفة قواعد اللغة والشريعة لتأييد المذهب[166].

وبعضهم يقسم هذه التفاسير المبتدعة إلى قسمين؛ الأول: تفاسير خدمت القرآن مع ما فيها من تحريفات، مثل: تفسير الكشاف. والقسم الثاني: تفاسير باطلة مضلة، مثل: تفاسير الباطنية والروافض وبعض المتصوفة والملحدة، الذين ألحدوا في الآيات وحرفوا الكلم عن مواضعه، مع مخالفة قواعد اللغة والشريعة، وفي سبيل محاولة تأييد آرائهم افتروا على النبي (صلى الله عليه وسلم)، فدخل في تفاسيرهم كثير من المرويات الباطلة[167].

التحريف في التفسير

معنى التحريف أو الانحراف في التفسير لا يبتعد عن مفهوم البدعة أو الخطأ؛ إذ يقوم على التأويل الباطل الذي يعدل بالنصوص عن وجهها[168].

مظاهر الضعف أو الخطأ في التفسير

باستقراء مظاهر الضعف في التفسير التي نبه عليها يلاحظ أنها وجدت في التفسير المعتمد على الرأي كما وجد بعضها في التفسير المعتمد على الأثر والرواية أيضا، ومن هنا فالضعف في التفسير قد يلحق نوعي التفسير كليهما، ولا يختص بأحدهما. بل إن بعض الأخطاء التي تخص التفسير بالرأي، مثل: مخالفة ظاهر القرآن أو الخبر الصحيح، قد دخلت في اجتهادات متقدمي المفسرين[169]، ولم تخص متأخري المفسرين وحدهم.

وإذا كان الاجتهاد والاعتماد على الرأي في التفسير قد وجد في تفسير الصحابة والتابعين، فالربط بين الرأي والخطأ أو الضعف في التفسير يؤدي إلى تضعيف التفسير بالمأثور نفسه عند من أدخل كل ما روي عن الصحابة والتابعين من تفسير في عداد التفسير بالمأثور. كما أن مظاهر الضعف والخطأ في التفسير قد ظهرت في التفسير المعتمد على الرواية والتفسير المعتمد على الرأي أيضا. وتأسيسا على ذلك لا يجب الربط بين التفسير المعتمد على الأثر والصحة أو القبول، والتفسير المعتمد على الرأي والخطأ أو الرد[170].

خاتمة

وفي هذه الخاتمة تأكيد على بعض النقاط:

- ما تنطوي عليه المصطلحات من دلالة إيجابية أو سلبية يعود إلى تاريخ المصطلح والمناخ الذي أطلق فيه، ومن ثم فلا يجب ربط مصطلح التفسير بالمأثور بالجمود والصحة أو الدقة، أو الربط بين التفسير بالرأي والخطأ، أو المعاصرة أو التجديد.
- لا يختص الاجتهاد بالتفسير بالرأي وحده؛ فمفهوم الاجتهاد في التفسير أوسع من مفهوم التفسير بالرأي، وكل تفسير فيه نوع اجتهاد خاص به. وما يميز التفسير بالرأي في الاجتهاد المنهجي على مستوى الكم والكيف هو مدى الاجتهاد وحجمه وحدود ما يدخل فيه هذا الاجتهاد، مع ملاحظة التفاوت في حدود الاجتهاد في التفسير بالرأي نفسه بين تفسير وآخر.
- لا يخلو اتجاه من اتجاهات التفسير من أثر للمفسر في تفسيره، غير أن هذا الأثر في التفسير بالرأي أوضح بسبب اتساع مجال التعبير عن شخصية المفسر.
- الواقع العملي في كتب التفسير يثبت صعوبة الفصل الصارم بين الأثر والرأي؛ فوجود تفسير خالص في اتجاه من الاتجاهين يكاد يكون أمرا نظريا، أما كتب التفسير فقد ظهر فيها العنصران معا.
- تأثر تصنيف العلماء لمؤلفات التفاسير بعدة عوامل، منها: رؤيتهم لطبيعة مادة التفسير نفسه، ومفهوم كل اتجاه من اتجاهات التفسير عندهم وما يدخل فيه وما يخرج منه، وتوجهاتهم الفكرية والمذاهب التي ينتمون إليها، والمدخل الذي ينظرون منه إلى التفسير وهل قراءتهم للتفسير بهدف توصيف المنهج، أم القبول والرفض لما جاء فيه، أم مجرد التبعية والتقليد لما كتب في المجال دون التوقف وإعادة النظر فيما كتب.

المصادر والمراجع

- أيازي، السيد محمد علي. (1993). *المفسرون: حياتهم ومناهجهم*. طهران: مؤسسة الطباعة والنشر بوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.
- بابائي، علي أكبر. (2010). *مدارس التفسير الإسلامي*. تعريب، كمال السيد، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
- الباجي، أبو الوليد. (2003). *المنهاج في ترتيب الحجاج*. تحقيق: عبد المجيد تركي، المحرر. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الذهبي، محمد حسين. (2000). *التفسير والمفسرون*. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان. (1997). *اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (2006). *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: أبو الفضل أحمد علي الدمياطي. القاهرة: دار الحديث.
- أبو زيد، نصر حامد. (2005). *إشكاليات القراءة وآليات التأويل*. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- السبحاني، جعفر بن محمد. (2012). *أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية*. بيروت: دار جواد الأئمة.
- أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم. (2006). *الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير*. القاهرة: مكتبة السنة.
- الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر. (1993). *فصول في أصول التفسير*. الرياض: دار النشر الدولي.
- (_____) (2015). *مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير*. الرياض: مركز تفسير لدراسات القرآنية.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (2001). *التحرير والتنوير*. عمَّان: دار النفائس.
- ابن عاشور، محمد الفاضل. (1970). *التفسير ورجاله*. القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية.
- العك، خالد عبد الرحمن. (1986). *أصول التفسير وقواعده*. بيروت: دار النفائس.